

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

The impact of monetary policy governance on reducing inflation in Algeria

حديدي آدم

جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر

hadidi_adem@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/05/10

براهمي فوزية*

جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر

brahmif16@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/09

تاريخ القبول للنشر: 2022/03/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم جوانب السياسة النقدية وتطبيق مبادئ الحوكمة فيها وبالأخص مبدأ الإفصاح والشفافية المطروح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*، وذلك لحوكمة أدوات السياسة النقدية وخاصة الأدوات الكمية لمعرفة إذا كانت حوكمة تلك الأدوات تساهم في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر، تم استخدام أداة المسح من خلال استمارة استبيان تعكس رؤى المتخصصين في هذا المجال، وتم تحليل الإجابات باستخدام برنامج الـ *SPSS* التي كانت مخرجاتها تؤيد تطبيق حوكمة السياسة النقدية في قرارات السلطة النقدية فيما بين البنوك لما لها من أثر في الحد من ظاهرة التضخم، وتساهم حوكمة السياسة النقدية بانخفاض معدلات التضخم بشكل كبير وملحوظ عند تطبيقها في الاقتصاد

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، حوكمة السياسة النقدية، ظاهرة التضخم.

تصنيف JEL: G38.E31.E52.

Abstract:

This study aims to know the most important aspects of monetary policy and the application of the principles of governance in it, especially the principle of disclosure and transparency, for the governance of monetary policy tools, especially quantitative tools, to find out if the governance of those tools contributes to reducing the phenomenon of inflation in Algeria, the survey tool was used through a questionnaire that reflects the visions of specialists in this field, and the answers were analyzed using the SPSS program, whose outputs support the application of monetary policy governance in the decisions of the monetary authority among banks because of their impact on reducing the phenomenon of inflation, and the governance of monetary policy contributes to a significant and noticeable decrease in inflation rates when applied in the economy.

Keywords: monetary policy; monetary policy governance; inflation phenomenon.

Jel Classification Codes: G38.E31.E52.

* المؤلف المراسل.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية للتحكم في حجم الائتمان وحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، والتي تعتبر من مهام السلطة النقدية إذ تسيير هذه الأخيرة من خلال أدوات كمية وكيفية تعمل من أجل السيطرة على المعروض النقدي وذلك تفاديا لحدوث حالات تضخمية أو انكماشية التي تحدث اختلالات في الاقتصاد، وهذه الأدوات تنظم سير الطلب والعرض النقدي محاولة منها تحقيق التوازن، وفي هذه الحالة سنقوم بتطبيق مبادئ الحوكمة في السياسة النقدية ليصبح لدينا مصطلح حوكمة السياسة النقدية وعلما أن الحوكمة أساسها مبني على الإفصاح والشفافية، حيث سيتم إسقاط مبدأ الحوكمة – الإفصاح والشفافية – على أدوات السياسة النقدية وخاصة الأدوات الكمية، ونظرا لاهتمام الدول النامية في الحد من ظاهرة التضخم التي تعتبر هاجس أغلب الاقتصاديين والباحثين لإيجاد حد لها، وما لها من آثار اجتماعية وأثار اقتصادية سلبية، والمعروف عن هذه الظاهرة أنها تسبب في زيادة الأسعار وهذا مفهوم العامة، أما ذي الاختصاص فيعتبرون هذه الظاهرة هي الزيادة في المعروض النقدية ولا يقابلها زيادة في الإنتاج، لذلك اختلفت الآراء بين الاقتصاديين للحد من هذه الظاهرة

سنحاول في هذه الدراسة تجسيد حوكمة السياسة النقدية على أرض الواقع ومعرفة مدى قدرتها على الحد من ظاهرة التضخم التي تعتبر ظاهرة مرضية تشكو منها معظم اقتصاديات الدول في عالم اليوم.

1.1. الإشكالية الرئيسية: يمكن لنا تحديد الإشكالية من خلال السؤال الجوهرية التالي:

ما هو أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر؟.

ويمكن أن نستشف على ضفاف السؤال الجوهرية جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

❖ ما المقصود بحوكمة السياسة النقدية؟.

❖ ما هي أهم تطورات ظاهرة التضخم في الجزائر؟.

❖ كيف تساهم السياسة النقدية والمالية في الحد من ظاهرة التضخم؟.

2.1. فرضيات الدراسة: لتسهيل الإجابة على الإشكالية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم؛

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وظاهرة التضخم؛

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم؛

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة السياسة النقدية وظاهرة التضخم.

3.1. أهمية الدراسة:

إن جوهر السياسة النقدية يكمن باستقلال السلطة النقدية وما تقوم عليها الاستقلالية من مسائل وشفافية أو

الإفصاح والمشاركة ومنه تتوصل إلى مبدأ جوهرية تقوم عليه السياسة النقدية وهو مبدأ الحوكمة الجيدة.

4.1. منهجية الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج المسحي باستخدام الدراسات الوصفية والدراسة التحليلية، لكونه يناسب دراسة

هذه الظاهرة، حيث يعمل على دراسة أحداث وظواهر موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها

وذلك من خلال تحليل العوامل المتدخلة في الظاهرة ووصف مدى ترابطها بغرض التوصل إلى مجموعة من النتائج ووضع التفسير المناسب لها.

5.1. تقسيمات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولإختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة إلى تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة (03) محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: حوكمة السياسة النقدية

المحور الثاني: السياسة النقدية وظاهرة التضخم في الجزائر

المحور الثالث: اثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم من خلال تفرغ بيانات الاستبيان ومعالجتها إحصائياً.

2. حوكمة السياسة النقدية:

1.2. تعريف السياسة النقدية:

تعددت تعاريف السياسة النقدية ومنها ما يلي:

- ❖ عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" (G.L.Bash, 1950, p. 35).
- ❖ كما عرفت السياسة النقدية بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية" (Patat, 1987, p. 277).
- ❖ وتعرف أيضاً بأنها "تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود – الدخل" (de Mourgues, 1987, p. 227).
- ❖ وعرفها الاقتصادي Einzig على أنها "السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي" (Einzig, 1964, p. 50).

مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية تتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان، بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على حركة الأسعار، وتمتد إجراءاتها إلى الرقابة على المتاح من الكميات النقدية المتداولة والائتمان، والتأثير في حجمها وكيفية استخدامها بشكل يتلاءم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسات الاقتصادية المرسومة لتحقيق العمالة الكاملة، وزيادة الناتج الكلي والدخل القومي الحقيقي، ومن ثم التأثير في حركة المتغيرات الأساسية في الاقتصاد القومي، ضماناً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنعاً لحدوث التقلبات الاقتصادية العنيفة وتثبيتاً لمستويات الأسعار السائدة وضبط المعروض النقدي في النظام النقدي والاقتصاد ككل.

2.2. أدوات السياسة النقدية:

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية (نوعية) وأدوات مباشرة وأخرى مباشرة.

❖ الأدوات الكمية للسياسة النقدية

وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وستناول كل أداة على حدى فيما يلي:

- سياسة معدل إعادة الخصم: ويقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات (السيد علي، 1999، صفحة 397).
- سياسة السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية.
- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي: نسبة الاحتياطي الإجمالي هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي بأن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم (شافعي، 1978، صفحة 299). وقد أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية.

❖ الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

- يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما: سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.
- سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم (Patat, 1987, p. 328).
 - السياسة الانتقائية للقرض: تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تبدو فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة، كما أن هذه الأدوات مكملة لأدوات الرقابة الكمية ولكن هذه الأدوات لا تتمتع بنجاح كبير، وإنما تتوقف على طالبي القروض أو المستفيدين من القروض عندما يقومون باستعمال هذه القروض في الهدف المتفق عليه مع البنك، وإلا فالنتيجة لا تكون مرضية لزيادة فعالية أدوات الرقابة الكيفية.

- ❖ الأدوات الأخرى للسياسة النقدية تستخدم السلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة وهذا ما يسعى بالرقابة المباشرة ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي:
 - توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة (شافعي، 1978، الصفحات 314-316):
 - يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، أو كما تسمى أيضا بسياسة المصارحة:
 - يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري او حسب الحاجة (رفعت المحجوب، 1994، صفحة 195):
 - يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة القرضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي.
- 1.2. حوكمة السياسة النقدية:

قبل التطرق إلى مفهوم حوكمة السياسة النقدية وجب أن نعرج على مفهوم الحوكمة أولا.

- ❖ مفهوم الحوكمة: توضح الحوكمة كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح، أي أنها تمثل أسلوبا متميزا في إدارة منظمات الأعمال مبني على أساس الانضباط والعدالة والمساءلة والشفافية وبما يضمن تحقيق أفضل عائد ممكن لكافة الأطراف المساهمين في المؤسسة وذوي المصالح والمجتمع ككل، يرتبط هذا المفهوم بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم، وهي كالآتي (حماد، 2005، صفحة 23):
 - الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
 - الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
 - الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
 - المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
 - المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
 - العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات لأصحاب المصلحة في المنشأة؛
 - المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كعون اقتصادي جيد.

وفي ما يلي سرد لبعض التعاريف

- تعريف البنك الدولي (WB): هي الممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية (Santos, 2001, p. 5).
- تعريف Gilles Paquet: هي التنسيق الفعال بين توزيع السلطة، الموارد، والمعلومات بين المشاركين في المؤسسة، وهي في نفس الوقت أداة للرؤية والتشخيص والمعالجة بحيث تساعد على كشف وتحديد النزاعات وفهمها وبالتالي وضع الإجراءات المناسبة (Bouguessa, 2009, p. 12).

❖ حوكمة السياسة النقدية: بإسقاط تعريف الحوكمة على تعريف السياسة النقدية نستخلص أن حوكمة السياسة النقدية تقوم من خلال حوكمة أدواتها، ونخص بالإسقاط على الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وسنحاول تقديم تعريف لحوكمة السياسة النقدية كالآتي: "هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والمعايير التي تطبق وتسقط على أدوات السياسة النقدية لتفعيلها والحد من الانتقادات الموجهة لها وبالتالي الوصول إلى أهداف السياسة النقدية"، ونرى أن المبدأ الذي يمكن تطبيقه وإسقاطه على تلك الأدوات هو مبدأ الإفصاح والشفافية لما يحمل من مضمون نستطيع من خلاله تطبيقه على أدوات السياسة النقدية الكمية - ناهيك عن المبادئ الأخرى.

4.2. مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة أدوات السياسة النقدية:

سنستعرض الانتقادات الموجهة لكل أداة والعمل على بلورة مبدأ الإفصاح والشفافية على كل انتقاد كالآتي:

❖ الانتقادات الموجهة لمعدل الاحتياطي القانوني وحوكمتها(قدي، 2003، الصفحات 86-87):

- قد لا يؤدي تغيير معدل الاحتياطي إلى التأثير على حجم الائتمان إذا كانت لدى البنوك احتياطات حرة فائضة؛
- يتأثر الائتمان في الواقع بالظروف الاقتصادية والمالية، لذا أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان، فعلى سبيل المثال عند الركود يقوم البنك المركزي بخفض هذا المعدل وقد يصطدم بالتوقعات المتشائمة لرجال الأعمال، مما يجعلهم يحجمون عن التوسع وإنشاء المشاريع الجديدة، ومنه يحجمون عن الإقراض؛

- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض؛
- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، وخصوصا السندات العمومية؛
- تؤدي الإبداعات المالية إلى حركة لا تتوقف بين الأصول الخاضعة لمعدل الاحتياطي القانوني والأنواع الأخرى من الأصول؛
- أدى إلغاء مراقبة الصرف والتي كانت تهتم بوضع القيود أمام انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وهذا ما يؤثر على تقديرات السلطة النقدية بخصوص الائتمان.

حوكمة معدلات الاحتياطي القانوني: إن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على انتقاد معدلات الاحتياطي القانوني يضي نوع من وجوب صراحة العمل على هذا المبدأ، لأنه سينعكس إيجابيا على الاقتصاد، ومن خلاله تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطة النقدية عن طريق حوكمة هذه الأداة، وذلك يجب على البنوك التجارية الإبلاغ عن جميع الاحتياطات الحرة الفائضة والمنافذ الأخرى التي لديها خارج البنك المركزي والإفصاح بها للبنك المركزي، وذلك لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في حجم الائتمان، ونجد التشاؤم الذي يراود رجال الأعمال وأرباب رؤوس الأموال من خلال اتخاذ البنك المركزي قرارا - على سبيل المثال - بخفض معدلات الاحتياطي القانوني ومنه خفض الأسعار ليزيد قدرة البنوك على الإقراض، وينفي هذا التشاؤم الإدلاء الصريح من طرف البنوك التجارية للبنك المركزي.

ويمكن تفادي التأثير على ربحية البنوك التجارية عند اتخاذ البنك المركزي لقرار امتصاص السيولة من الاقتصاد، عن طريق إفصاح البنك المركزي للبنوك التجارية عن الهدف من امتصاص تلك السيولة، ذلك من خلال إمكانية إصدار تعليمات تخص البنوك التجارية، على سبيل المثال عدم زيادة تكلفة القروض، لكي لا تؤثر تلك الزيادة في تكلفة القرض من وصول البنك المركزي للهدف من هذا القرار الذي ينعكس إيجابيا ولمصلحة الاقتصاد ككل.

كما أن معدلات الاحتياطي القانوني تؤثر على سوق الأوراق المالية التي تسعى البنوك التجارية إلى تعويض تقليص قدرتها على الإقراض من خلال بيعها للأوراق المالية التي توجد لديها، وخاصة الأوراق المالية السريعة في تحويلها إلى سيولة ويجب على البنوك التجارية الإفصاح عن جميع الأوراق المالية وخاصة الأوراق المالية التي تكون سهلة في تحويلها إلى سيولة ومن خلال الإفصاح والشفافية يمكن ضبط الإبداعات المالية، لأن تلك الإبداعات في تطور مستمر وسريع نظراً للتطور التكنولوجي وسرعة وصول المعلومات للمستفيدين منها.

ومن خلال إلغاء مراقبة الصرف الذي خص بانتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخرى، ومن خلال مبدأ الإفصاح والشفافية من طرف البنوك التجارية تكون الودائع واضحة لدى البنك المركزي ومنه إمكانيةه في تقدير حجم الائتمان في السوق النقدية والاقتصاد ككل.

❖ الانتقادات الموجهة لمعدل إعادة الخصم وحوكمتها(قدي، 2003، صفحة 89): وهي كالآتي:

- يعتمد معدل إعادة الخصم في تحقيق أهدافه على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتوقف بدوره على درجة تنظيم وكفاءة الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى أن أي تغيير في سعر الخصم يؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة، وهذه الوضعية لا تنسجم على الأقل مع أوضاع الجهاز المصرفي في الكثير من الدول النامية؛
- تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في فعالية هذه الأداة، ففي فترات الكساد تلجأ البنوك المركزية إلى خفض معدل إعادة الخصم ليؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية، وعلى افتراض ذلك، فإنه ليس هناك ضمان لزيادة حجم الائتمان، وإذا كانت نظرة المستثمرين تشاؤمية للأوضاع فإنهم يحجمون عن زيادة الاستثمار، ومنه عدم الإقبال على طلب الائتمان؛ والعكس إذا كانت نظرتهم متفائلة.

حوكمة معدل إعادة الخصم: إن العلاقة ما بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد، فإن الإفصاح في تغير أسعار الفائدة يمكن البنك المركزي من التحكم والسيطرة على كمية النقد المتداول في الأسواق النقدية والمالية، ومن خلال فرض معدلات إعادة الخصم للبنوك التجارية سواء كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو من كساد، يساعد ذلك على المحافظة على حجم الائتمان ولكي تنسجم أوضاع الأجهزة المصرفية في الدول النامية. يساهم عمل البنك المركزي بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن الأسباب المؤدية لخفض معدلات إعادة الخصم لتشجيع الائتمان، والتي بدورها تعمل على خفض أسعار الفائدة في الأسواق المالية وذلك تفادياً لعدم توجه أرباب المال إلى الاستثمار في الأسواق المالية، وبنفس الوقت تجنب البنوك التجارية انسحابها من الأسواق النقدية.

❖ الانتقادات الموجهة لسياسة السوق المفتوحة وحوكمتها(قدي، 2003، صفحة 91): وهي كما يلي:

- هذه الأداة تكون فعالة أكثر في الأسواق المالية للدول المتقدمة، وضعيفة الأثر في أغلب الدول النامية التي لا تتوفر على أسواق مالية واسعة؛
- يمكن للبنوك التجارية، عند بيع البنك المركزي للأوراق المالية قصد التقليل من قدرتها على منح الائتمان، أن تلجأ إلى ذات البنك من أجل إعادة خصمها لتستعيد قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم المحافظة على ربحيتها التي تتأثر بتراجع مستوى القروض؛
- يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها مما يكون له أثر على أسعارها، وهذا من شأنه التأثير على المركز المالي للبنك.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

حوكمة سياسة السوق المفتوحة: يعتمد نجاح سوق الأوراق المالية من خلال تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تطوير وكفاءة تلك الأسواق واتساعها من خلال توجيهات وتعليمات البنك المركزي، والتي على البنوك التجارية العمل بتلك التوجيهات والتعليمات لضمان سوق فعال ويتمتع بالكفاءة، مما يعطي تلك الأسواق حظوظا في نجاح هذه الأداة عليها. ومن هنا على البنك المركزي العمل بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، والعمل على استقرار أسعار الأوراق المالية المتواجدة في السوق المالية حتى يضمن المحافظة على مركزه المالي وحجم الأوراق المتداولة في تلك الأسواق، تفاديا لحصول تدهور في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان في كافة المظاهر الاقتصادية التي تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة.

3. الوضعية النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر

إن مسار السياسة النقدية التي صاحبت الاقتصاد الجزائري مع تعرضه للأزمات والإصلاحات المرافقة عرف تطورا في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد متلازمة معها معدلات التضخم، وسنستعرض أهم التطورات الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 دون الدخول إلى مناقشات مطولة في وضعية القطاعات الاقتصادية والمؤشرات العامة للاقتصاد أيضا.

الوضعية النقدية في الفترة 1990-2015: لقد تميزت هذه المرحلة بالتنوع والتغير الجذري في الوضع الاقتصادي ففي البداية كانت السياسة النقدية تهدف إلى تمويل العجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات ثم سعت إلى محاولة إنعاش الاقتصاد من أجل بعث حركية النمو الاقتصادي، فقد كانت الوضعية المالية خلال هذه الفترة مرتبطة بمدى نشاط الخزينة ونشاط المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تغير أسعار المحروقات باعتبار الدولار هو العملة ذات القرار الاقتصادي لذا حاولنا دراسة الوضعية النقدية خلال هذه المرحلة - مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق -، من خلال التعليق على الجدول الموالي الموضوع لتلك الفترة:

الجدول 1: تطور الكتلة النقدية والتضخم والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2015.

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
تطور الكتلة النقدية (100 مليون)	343	415	544	584	675	739	848	1003	1199	1367	1560	2297	2727
نسبة نمو M_2 (%)	11.4	20.8	31.3	7.29	15.7	9.5	14.6	18.3	19.6	13.9	14.1	54.1	18.1
معدلات التضخم (%)	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.7	0.4	4.2	1.41
نمو PIB (%)	0.80	-1.20	1.80	-2.10	-0.89	3.79	4.09	1.09	5.10	3.20	2.20	4.70	5.60
السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
تطور الكتلة النقدية (100 مليون)	3169	3486	3794	4534	5615	6496	6718	7545	8895	9664	10460	12203	-
نسبة نمو M_2 (%)	16.3	10.5	11.7	19.6	23.1	16	4.8	13.5	19.9	10.9	8.4	14.4	-
معدلات التضخم (%)	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	4	4.52	8.89	3.3	2.9	4.8
نمو PIB (%)	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40	2	1.70	3.60	2.60	3.30	2.80	3.80	-

المصدر: البنك العالمي <http://databank.albankaldawli.org/data> / يوم 2016/05/24 على الساعة 22:10.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع متزايد في حجم الكتلة النقدية سنة 1992، وهذا نتيجة للتوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، الذي يرجع أسبابه إلى انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة، بسبب زيادة الطلب

وارتفاع الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد، فكان الخيار الوحيد أمام البنوك هو تقديم الائتمان لهذه المؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها.

كما شهد التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا واضحا بلغ 16.7% سنة 1990، لينتقل إلى 25.9% سنة 1991 و31.7% في السنة الموالية، وما يفسر هذا الارتفاع هو زيادة المعروض النقدي بسبب الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار، خصوصا الأعمال التخريبية التي تعرض لها الاقتصاد، وبالتالي فإن الناتج الداخلي الخام لم يكن في مستوى زيادة عرض النقود، غير أن التضخم شهد انخفاضا من 13.7% سنة 1992 إلى 20.5% سنة 1993.

وهذا ما يدل على أن الارتفاع في الكتلة النقدية المتزايد كان سببه زيادة الإصدار النقدي، من أجل تغطية عجز الميزانية، تواصل هذا الارتفاع حتى سنة 1995 أين تم وضع برنامج الإصلاح الذي تم من خلاله تقييد السياسة النقدية لينخفض التضخم إلى 5.7% سنة 1997، كما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.79% و4.09% خلال سنتي 1995 و1996، مما يدل على أداء جيد للاقتصاد خصوصا بعد تخفيض العملة بنسبة 50% مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، هذه السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وفي سنة 1998 نلاحظ عودة ارتفاع نسبة نمو الكتلة النقدية الذي يمكن أن ينتج عنه خطر زيادة السيولة في الاقتصاد وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

ونلاحظ خلال سنة 2001 و2002 عودة ارتفاع الكتلة النقدية بينما انخفضت نسبة الزيادة في سنة 2004 حيث يدل هذا الانخفاض على وجود استقرار نقدي مع انخفاض مستمر في معدلات التضخم، لكن بعد الاستقرار الإيجابي الذي شهده التضخم سنة 2004 عاد للارتفاع تدريجيا ليصل إلى 5.73% سنة 2009 بسبب ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة خاصة عندما يتعلق الأمر بتنظيم أو دعم الأسعار المواد الغذائية الأساسية ليعود للانخفاض مرة أخرى إلى 4% سنة 2010.

كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعا خلال كل من سنة 2011 و2012 على التوالي نتيجة لصدمة الطلب بسبب الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي، وضعف التنافسية في الأسواق والاحتكار، فضلا عن طبيعة السوق التي تغيب عنها التنافسية والضبط والارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحم الأغنام، وهو ما يؤكد استقرار أسعار قطاع الخدمات التي لم تسجل نفس الزيادات، ومن ثم شهد الاقتصاد انخفاضا في معدلات التضخم في سنة 2013 و2014 بنسبة 3.3% و2.9% على التوالي، إلا أن عاد معدل التضخم إلى الارتفاع سنة 2015 بنسبة 4.8% وذلك لنفس الأسباب السابقة.

لقد مست ظاهرة التضخم العديد من الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة داخل القطاعات وما يمكن قوله عن أصل التضخم في الجزائر أنها ليست نقدية فقط وإنما نجد أن هناك أسباب مؤسسية وهيكلية بالإضافة إلى أسباب موسمية.

4. تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر في الفترة ما بعد سنة 1990

ما يلاحظ على هذه المرحلة هو التذبذب الظاهر في المتغيرات الاقتصادية فأحيانا نجدها تميل للارتفاع لتعود مرة أخرى للانخفاض وذلك لأسباب وعوامل اقتصادية أخرى وعوامل سياسية كانت سببا في حدوث ذلك، وأهم ما نلاحظه هو بروز دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم وكذا ظهور قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه أصبح

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

خلالها يطلق على البنك المركزي ببنك الجزائر ومنحه الاستقلالية المالية التي تعتبر نسبية بسبب تدخل السلطات في إدارة البنك.

5. تفرغ بيانات الاستبيان ومعالجتها إحصائياً:

تم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية المتعددة التي تستعمل لتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها بعد القيام بالدراسة التطبيقية، والمتمثلة في توزيع استبيان فيه مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على أفراد العينة محل الدراسة.

1.5. تقديم الاستبيان وأهداف الدراسة:

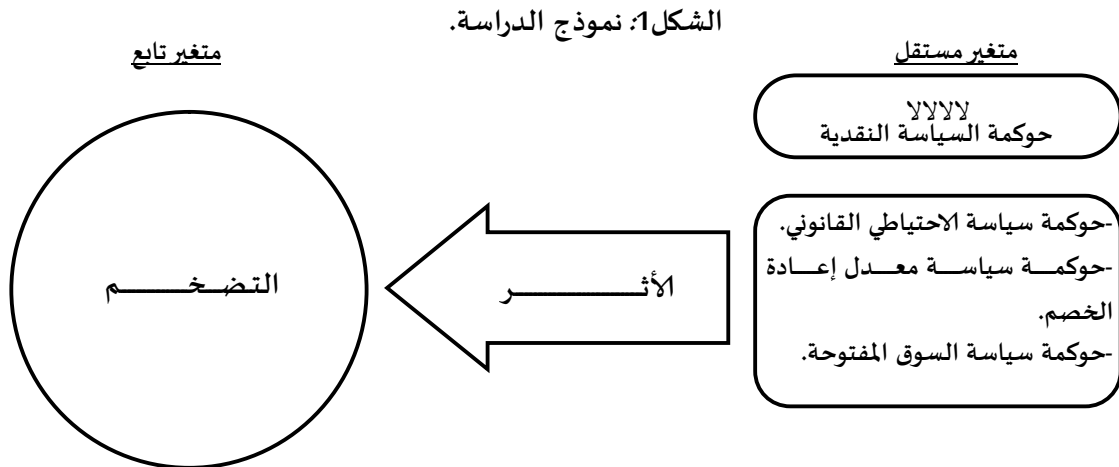
إن الاستبيان أداة هامة في استقصاء وجمع آراء وإجابات المبحوثين حول مواضيع تكون ذات أهمية بالنسبة للباحث كي يتسنى له إبراز وجهات نظره حول الموضوع المطروح أمامه، حيث جاءت فكرة تقديم هذا الاستبيان انطلاقاً من الرغبة في معرفة الرأي الآخر في نظريته أفكاره وتطلعاته اتجاه حوكمة السياسة النقدية والتضخم، هذه الإرادة تمت ترجمتها من خلال النقاط الآتية:

❖ أسلوب الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع اعتمدنا على المنهج المسحي وذلك من خلال استخدام الدراسة الوصفية والدراسة التحليلية، كما تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة، وذلك لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد تم تحليل نتائج الدراسة تحليلاً إحصائياً لتفسير العلاقات القائمة بين المتغيرات في مجتمع الدراسة.

❖ نموذج الدراسة:

نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:



المصدر: من أعداد الباحثين ، بالاعتماد على معطيات الدراسة.

يحتوي الشكل أعلاه على مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك نظراً لطبيعة الدراسة والتي تم تقسيمها إلى مجموعتين المتغير التابع يتمثل في التضخم، بينما المتغيرات المستقلة هي كل من حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وسياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة جميعها تمثل حوكمة السياسة النقدية.

❖ مجتمع وعينة الدراسة

لقد لجئنا إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع ككل، حتى نستطيع أخذ صورة مصغرة عن الموضوع، وذلك بتحديد نوع العينة التي سنطبق عليها الاستمارة من حيث طبيعتها وعدد البنوك وما هي النسب الملائمة حتى تكون ممثلة بصدق للمجتمع الأصلي، بحيث يتكون مجتمع الدراسة من مدراء ومسؤولين في البنوك التجارية حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع هي مجموعة البنوك التجارية العمومية بالجلفة وهي:

الجدول 2: بيان عدد البنوك محل الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة.

الرقم	اسم البنك	الموزعة	غير مستردة	القابلة للدراسة
01	البنك الجزائري الخارجي	8	2	6
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	3	7
03	بنك التنمية المحلية	8	5	3
04	بنك الجزائري الوطني	6	1	5
05	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	10	4	6
06	القرض الشعبي الوطني	8	5	3
	المجموع	50	20	30

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.5. تحليل المعطيات المتعلقة بالعينة الديموغرافية

الجدول والأشكال التالية تبين خصائص عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية:

تفريغ بيانات الاستبيان ومعالجتها إحصائياً: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراته كالتالي:

❖ تصميم الأداة المستخدمة في جمع المعلومات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات والتي تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وفرضياتها، وقبل توزيعه خضعت للتحكيم لدى المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات وتعديلها بشكل أولي حسب ما يراه المشرف. ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين:

- الجزء الأول: تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات؛
- الجزء الثاني: تم تطرق إلى حوكمة السياسة النقدية والتضخم وتم تقسيمها إلى 4 أبعاد.

سنوجزها في الجدول الآتي:

الجدول 3: تقسيم الأبعاد

الأبعاد	المحتوى
البعد الأول	حوكمة سياسة الاحتياطي الإجمالي، وتتكون من 5 فقرات.
البعد الثاني	حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم، وتتكون من 5 فقرات.
البعد الثالث	حوكمة سياسة السوق المفتوحة، وتتكون من 4 فقرات.
البعد الرابع	ظاهرة التضخم، وتتكون من 7 فقرات.

المصدر: من إعداد الباحثان.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

وقد كانت الإجابات لكل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كالتالي:

الجدول 4 مقياس الإجابة على الفقرات ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	5-4.2	4.19-3.4	3.39-2.6	2.59-1.8	1.79-1

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.5. الصدق والثبات لأداة الدراسة:

سيتم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، والذي يعني استقرار هذه الأداة وعدم تناقضها مع نفسها، أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف.

❖ **صدق الاستبانة:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

- **صدق المحتوى:** تم عرض استبانة الدراسة في صورتها الأولى على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين، من أجل الاسترشاد بأرائهم حول الأسئلة والفقرات التي تضمنتها الاستبانة وقد تم الأخذ بأراء المحكمين حيث تم حذف بعض الفقرات التي لا ترتبط بموضوع الاستبانة كما تم تعديل فقرات أخرى وإعادة تصنيف بعض الفقرات وتم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة حيث أصبح بمقدور الطالب توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، أنظر الملحق رقم (01) الذي يوضح نموذج الاستبيان.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:** تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال، وذلك لمعرفة مدى ارتباط الفقرات بالمجال الواحد، وذلك بهدف التحقق من انتماء فقرات كل مجال، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

❖ **الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول:** حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني.

الجدول 5: معاملات ارتباط بيرسون الخطي بين فقرات حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني والدرجة الكلية للمجال.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
1	البنوك التجارية تقوم بالإفصاح عن جميع الاحتياطات الحرة الفائضة لدى البنك المركزي.	0.971	0.000
2	البنك المركزي يقوم بالإفصاح عن سبب رفع أو تخفيض معدل الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية.	0.751	0.000
3	يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالإفصاح عن كافة الأوراق المالية وخاصة منها سريعة التحويل إلى سيولة.	0.950	0.000
4	تقوم البنوك التجارية بالإفصاح عن جميع الودائع الخاضعة للحساب الاحتياطي القانوني.	0.923	0.000
5	يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ما بين البنوك بضبط الكتلة النقدية من خلال استخدام أداة معدل الاحتياطي القانوني.	0.923	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha < 0.05$ Sig، حيث أن المستوى المعنوي

لكل فقرة من الفقرات أقل من $\alpha < 0.05$ ، وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية المساوية لـ 0.329، وهذا يدل على

البعد حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني:** حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم.

الجدول 6: معاملات ارتباط بيرسون الخطي بين فقرات حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم والدرجة الكلية للمجال.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
1	إن الإفصاح عن سبب تغيرات معدلات إعادة الخصم يمكن البنك المركزي من تفعيل تطبيق هاته الأداة.	0.655	0.000
2	يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في استخدام معدل إعادة الخصم في تحقيق أهداف السياسة النقدية.	0.718	0.000
3	يساهم العمل بمبدأ الإفصاح والشفافية زيادة التعامل بين البنوك التجارية في السوق النقدية.	0.815	0.000
4	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى توجيه وتحفيز أرباب رؤوس المال إلى الاستثمار في الأسواق المالية.	0.955	0.000
5	بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية من طرف البنك المركزي باستخدام سياسة معدل إعادة الخصم يتم من خلالها التحكم في المعروض النقدي.	0.655	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ Sig، حيث أن المستوى المعنوي لكل فقرة من الفقرات أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وقيمة *R* المحسوبة أكبر من قيمة *R* الجدولية المساوية لـ 0.329، وهذا يدل على البعد حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات البعد الثالث:** حوكمة سياسة السوق المفتوحة.

الجدول 7: معاملات ارتباط بيرسون الخطي بين فقرات حوكمة سياسة السوق المفتوحة والدرجة الكلية للمجال

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
1	يعتمد نجاح سياسة السوق المفتوحة على كفاءة سوق الأوراق المالية.	0.750	0.000
2	من خلال تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في سياسة السوق المفتوحة يساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية.	0.970	0.000
3	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في توجيهات وتعليمات البنك المركزي من شأنه أن يضمن للبنك سوق فعال ويتمتع بالكفاءة عند التزامه بتطبيق المبدأ.	0.851	0.000
4	عند التزام البنك المركزي بمبدأ الإفصاح والشفافية في استخدام أداة السوق المفتوحة يساهم في التحكم بشكل جيد في الكتلة النقدية.	0.684	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

❖ الصدق الداخلي لفقرات البعد الرابع: ظاهرة التضخم.

الجدول 8: معاملات ارتباط بيرسون الخطي بين فقرات ظاهرة التضخم والدرجة الكلية للمجال.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
1	الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وتكون هذه الزيادة هي السبب في حدوث التضخم.	0.883	0.000
2	الزيادة في الإنفاق النقدي والدخل النقدي يسبب ارتفاع في الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات ومنها يبرز التضخم.	0.889	0.000
3	ينتج التضخم عن الخلل التوازني في العلاقة ما بين العرض والطلب، أي زيادة الطلب على العرض هي زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.	0.873	0.000
4	عنصر الاستمرارية في ارتفاع الأسعار يعتبر ظاهرة تضخمية.	0.713	0.000
5	من أسباب ظهور التضخم في الاقتصاد هو تخلي الأفراد عن الاكتناز.	0.606	0.000
6	من نتائج ظاهرة التضخم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دول أخرى.	0.840	0.000
7	ظاهرة التضخم دائما ينتج عنها زيادة في تكاليف الإنتاج.	0.606	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ Sig، حيث أن المستوى المعنوي لكل فقرة من الفقرات أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية المساوية لـ 0.329، وهذا يدل على البعد ظاهرة التضخم وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

❖ صدق الاتساق البنائي للأبعاد

الجدول 9: معامل الارتباط بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

الرقم	الأبعاد	معامل الارتباط	المستوى المعنوي
01	حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني	0.961	0.000
02	حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم	0.974	0.000
03	حوكمة سياسة السوق المفتوحة	0.984	0.000
04	ظاهرة التضخم	0.958	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يبين الجدول معاملات الارتباط بيرسون بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، حيث أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ Sig، والمستوى المعنوي لكل بعد من الأبعاد أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وقيمة R المحسوبة المحصورة بين (0.984-0.958) أكبر من قيمة R الجدولية المساوية لـ 0.329.

4.5. ثبات استبانة الدراسة: تم احتساب الثبات الاستبانة الدراسة بطريقة ألفا-كرونباخ *Cronbach's Alpha*.

تم تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية ومن ثم تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لمقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل تساوي 0.977، وهذا دليل كافي على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، وبما أن الاستبانة تتكون من أربعة أبعاد تقيس مدى تأثير حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ للبعد الأول حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني 0.956، ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثاني حوكمة سياسة

معدل إعادة الخصم 0.906. ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثالث حوكمة سياسة السوق المفتوحة 0.895، والبعد الرابع ظاهرة التضخم 0.909. وهذا دليل كافي على أن الأبعاد الأربعة تتمتع بمعدل ثبات مرتفع.

الجدول 10: معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
01	حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني	5	0.956
02	حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم	5	0.906
03	حوكمة سياسية السوق المفتوحة	4	0.895
04	ظاهرة التضخم	7	0.909
	الإجمالي	21	0.977

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

6. تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث سيحتوي على عرض خصائص العينة المدروسة، وكذا على عرض نتائج الدراسة، كما سيشتتمل هذا المبحث على اختبار الفرضيات وبالتالي التعرف على مدى تأثير حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم.

1.6. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

لقد تم الاعتماد على اختبار T للعينة الواحدة ($One Sample Test - T$) لتحليل فقرات الاستبيان وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.045 بالنسبة لعينة إطارات البنوك التجارية الجزائرية وعند درجة حرية مساوية لـ 29، (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة المحسوبة T أقل من قيمة T الجدولية - المقابلة لكل عينة - (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

لقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لجميع فقرات حوكمة السياسة النقدية وظاهرة التضخم، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع المجالات والمجال ككل.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

أولاً: البعد الأول: حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني.

الجدول 11: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الأول.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	البنوك التجارية تقوم بالإفصاح عن جميع الاحتياطات الحرة الفائضة لدى البنك المركزي.	4.6333	92.666	0.49013	18.252	0.000	موافق بشدة
02	البنك المركزي يقوم بالإفصاح عن سبب رفع أو تخفيض معدل الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية.	4.8333	96.666	0.37905	26.492	0.000	موافق بشدة
03	يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالإفصاح عن كافة الأوراق المالية وخاصة منها سريعة التحويل إلى سيولة.	4.6667	93.334	0.47946	19.039	0.000	موافق بشدة
04	تقوم البنوك التجارية بالإفصاح عن جميع الودائع الخاضعة للحساب الاحتياطي القانوني.	4.7000	94.000	0.46609	19.977	0.000	موافق بشدة
05	يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ما بين البنوك بضبط الكتلة النقدية من خلال استخدام أداة معدل الاحتياطي القانوني.	4.7000	94.000	0.46609	19.977	0.000	موافق بشدة
	المتوسط العام للبعد	4.7067	94.134	0.42258	22.121	0.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يتضح من الجدول ما يلي:

- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.6333 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 92.666% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.49013، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 18.252 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.8333 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 96.666% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.37905، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 26.492 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.6647 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 93.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.47946، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 19.039 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.7 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 94% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.46609، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 19.977 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 4.7 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 94% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.46609، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 19.977 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويتبين لنا من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات اتجاهاها العام من الدرجة الخامسة (موافق بشدة)، بمعنى أن حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني لها أثر عند تطبيقها والتحكم في الكتلة النقدية في الاقتصاد. ثانيا البعد الثاني: حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم.

الجدول 12: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الثاني.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	إن الإفصاح عن سبب تغيرات معدلات إعادة الخصم يمكن البنك المركزي من تفعيل تطبيق هاته الأداة.	4.8667	97.334	0.34575	29.571	0.000	موافق بشدة
02	يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في استخدام معدل إعادة الخصم في تحقيق أهداف السياسة النقدية.	4.8333	96.666	0.37905	26.492	0.000	موافق بشدة
03	يساهم العمل بمبدأ الإفصاح والشفافية في زيادة التعامل بين البنوك التجارية في السوق النقدية.	4.7667	95.334	0.43018	22.494	0.000	موافق بشدة
04	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى توجيه وتحفيز أرباب رؤوس المال إلى الاستثمار في الأسواق المالية.	4.5667	91.334	0.50401	17.026	0.000	موافق بشدة
05	بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية من طرف البنك المركزي باستخدام سياسة معدل إعادة الخصم يتم من خلالها التحكم في المعروض النقدي.	4.8667	97.334	0.34575	29.571	0.000	موافق بشدة
	المتوسط العام للبعد	47.800	95.6	0.34581	28.193	0.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يتضح من الجدول ما يلي:

❖ متوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.8667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 97.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.34575، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 29.571 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.8667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 97.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.34575، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

بلغ T المحسوبة 26.492 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.7667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 95.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.43018، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 22.494 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.5667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 91.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.50401، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 17.026 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 4.8667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 97.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.34575، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 29.571 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويتبين لنا من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات اتجاها العام من الدرجة الخامسة (موافق بشدة)، بمعنى أن حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم لها أثر عند تطبيقها والتحكم في الكتلة النقدية في الاقتصاد. ثالثا البعد الثالث: حوكمة سياسة السوق المفتوحة.

الجدول 13: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الثالث.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	يعتمد نجاح سياسة السوق المفتوحة على كفاءة سوق الأوراق المالية.	4.8883	96.666	0.37905	26.492	0.000	موافق بشدة
02	من خلال تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في سياسة السوق المفتوحة يساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية.	4.6333	92.666	0.49013	18.252	0.000	موافق بشدة
03	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في توجيهات وتعليمات البنك المركزي من شأنه أن يضمن للبنك سوق فعال ويتمتع بالكفاءة عند التزامه بتطبيق المبدأ.	4.7667	95.334	0.43018	22.494	0.000	موافق بشدة
04	عند التزام البنك المركزي بمبدأ الإفصاح والشفافية في استخدام أداة السوق المفتوحة يساهم في التحكم بشكل جيد في الكتلة النقدية.	4.8667	97.334	0.34575	29.571	0.000	موافق بشدة
	المتوسط العام للبعد	4.7750	95.5	0.35922	26.880	0.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يتضح من الجدول ما يلي:

- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.8333 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 96.666% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.37905، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 26.492 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
 - ❖ متوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.6333 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 92.666% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.49013، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 18.252 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
 - ❖ متوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.7667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 95.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.43018، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 22.494 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
 - ❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.8667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 97.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.34575، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 29.571 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- ويتبين لنا من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات اتجاهاها العام من الدرجة الخامسة (موافق بشدة)، بمعنى أن حوكمة سياسة السوق المفتوحة لها أثر عند تطبيقها والتحكم في الكتلة النقدية في الاقتصاد.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

رابعاً: البعد الرابع: ظاهرة التضخم.

الجدول 14: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الرابع.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وتكون هذه الزيادة هي السبب في حدوث التضخم.	4.5667	91.334	0.50401	17.026	0.000	موافق بشدة
02	الزيادة في الإنفاق النقدي والدخل النقدي يسبب ارتفاع في الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات ومنها يبرز التضخم.	4.5333	90.666	0.50742	16.551	0.000	موافق بشدة
03	ينتج التضخم عن الخلل التوازني في العلاقة ما بين العرض والطلب، أي زيادة الطلب على العرض هي زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.	4.6000	92	0.49827	17.588	0.000	موافق بشدة
04	عنصر الاستمرارية في ارتفاع الأسعار يعتبر ظاهرة تضخمية.	4.8000	96	4.0684	24.233	0.000	موافق بشدة
05	من أسباب ظهور التضخم في الاقتصاد هو تخلي الأفراد عن الاكتناز.	4.8667	97.334	0.34575	29.571	0.000	موافق بشدة
06	من نتائج ظاهرة التضخم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دول أخرى.	4.3333	86.666	0.47946	15.232	0.000	موافق بشدة
07	ظاهرة التضخم دائماً ينتج عنها زيادة في تكاليف الإنتاج.	4.8667	97.334	0.34575	29.571	0.000	موافق بشدة
	المتوسط العام للبعد	4.6524	93.048	0.35922	25.195	0.000	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يتضح من الجدول ما يلي:

- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.5667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 91.334% ويظهر ذلك أيضاً في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.50401، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 17.026 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.5338 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 90.666% ويظهر ذلك أيضاً في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.50742، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 16.551 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- ❖ متوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.6000 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 92% ويظهر ذلك أيضاً في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.49827، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T

المحسوبة 17.588 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.8000 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 96% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.40684، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 24.233 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.8667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 97.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.34575، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 29.571 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.3333 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 86.666% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.47946، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 15.232 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

❖ متوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.8667 (الدرجة 5) أي أن الوزن النسبي 97.334% ويظهر ذلك أيضا في الانحراف المعياري الذي بلغ 0.34575، أما المستوى المعنوي يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ كما بلغ T المحسوبة 29.571 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويتبين لنا من الجدول السابق أن جميع الفقرات اتجاهاها العام من الدرجة الخامسة (موافق بشدة)، بمعنى أن ظهيرة التضخم أثر سلبي في الاقتصاد.

2.6. اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها.

وللإجابة على الفرضية الرئيسية، قمنا بتحليلها في أربع فرضيات:

❖ الفرضية الأولى H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني في الحد من ظاهرة التضخم.

• معامل الارتباط بيرسون (*Pearson Corrélation*) بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم:

الجدول 15: معامل الارتباط بيرسون بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم.

المستوى المعنوي	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.895	حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني
		ظاهرة التضخم

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم 0.895، والمستوى المعنوي 0.000 وهي قيمة أقل من $\alpha < 0.05$ ، أي يوجد ارتباط بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم.

- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم:

الجدول 16 نتائج اختبار عنصر حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني على ظاهرة التضخم.

المستوى المعنوي	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	اختبار T	البيان
0.000	113.001	0.801	0.895	10.630	أثر حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني على ظاهرة التضخم

المصدر: من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول أعلاه أثر حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني على ظاهرة التضخم، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.895 والمستوى المعنوي 0.000 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.801. أي أن ما قيمته 80.1% من التغيرات في ظاهرة التضخم ناتج عن التغير في حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني، كما بلغت قيمة F المحسوبة 113.001، وبما أن قيمة المستوى المعنوي أقل من قيمة $\alpha < 0.05$ ، ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني وظاهرة التضخم.

❖ الفرضية الثانية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha < 0.05$ بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وظاهرة التضخم.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم في الحد من ظاهرة التضخم.

- معامل الارتباط بيرسون (*Pearson Corrélation*) بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وظاهرة التضخم:

المستوى المعنوي	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.918	حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم
		ظاهرة التضخم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من أعلاه أن معامل الارتباط بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم 0.918، والمستوى المعنوي 0.000 وهي قيمة أقل من $\alpha < 0.05$ ، أي يوجد ارتباط بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وظاهرة التضخم.

- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وظاهرة التضخم:

الجدول 18: نتائج اختبار عنصر حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم على ظاهرة التضخم.

المستوى المعنوي	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	اختبار T	البيان
0.000	149.248	0.842	0.918	12.217	أثر حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم على ظاهرة التضخم

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول أعلاه أثر حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم على ظاهرة التضخم، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.918 والمستوى المعنوي 0.000 وبمعامل تحديد R² بلغ 0.842. أي أن ما قيمته 84.2% من التغيرات في ظاهرة التضخم ناتج عن التغير في حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم، كما بلغت قيمة F المحسوبة 149.248، وبما أن قيمة المستوى المعنوي أقل من قيمة $\alpha \leq 0.05$ ، ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم وظاهرة التضخم.

- ❖ الفرضية الثالثة: H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر حوكمة سياسة السوق المفتوحة في الحد من ظاهرة التضخم.

- معامل الارتباط بيرسون (*Pearson Corrélation*) بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم:

الجدول 19: معامل الارتباط بيرسون بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم.

المستوى المعنوي	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.903	حوكمة سياسة السوق المفتوحة
		ظاهرة التضخم

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يظهر من أعلاه أن معامل الارتباط بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة 0.903، والمستوى المعنوي 0.000 وهي قيمة أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، أي يوجد ارتباط بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم.

- نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم:

الجدول 20: نتائج اختبار عنصر حوكمة سياسة السوق المفتوحة على ظاهرة التضخم.

المستوى المعنوي	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	اختبار T	البيان
0.000	124.153	0.816	0.903	11.142	أثر حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم على ظاهرة التضخم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

يوضح الجدول أعلاه أثر حوكمة سياسة السوق المفتوحة على ظاهرة التضخم، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.903 والمستوى المعنوي 0.000 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.8160. أي ما قيمته 81.6% من التغيرات في ظاهرة التضخم ناتج عن التغير في حوكمة سياسة السوق المفتوحة، كما بلغت قيمة F المحسوبة 124.153، وبما أن قيمة المستوى المعنوي أقل من قيمة $\alpha < 0.05$ ، ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة سياسة السوق المفتوحة وظاهرة التضخم.

❖ الفرضية الرئيسية: فرضية المتغير التابع ظاهرة التضخم.

• H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha < 0.05$ بين حوكمة السياسة النقدية وظاهرة التضخم. اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من وجود أثر بين حوكمة السياسة النقدية وظاهرة التضخم.

• اختبار أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم:

الجدول 21: نتائج اختبار أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم.

المستوى المعنوي	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	البيان
0.000	81.154	0.904	0.951	أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

يوضح الجدول أعلاه أثر تفعيل حوكمة السياسة النقدية كآلية للحد من ظاهرة التضخم، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.951 والمستوى المعنوي 0.000 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.904 أي ما قيمته 90.4% من التغيرات في ظاهرة التضخم الناتجة عن التغيرات في حوكمة السياسة النقدية، وقيمة F المحسوبة والتي بلغت 81.154، وبما أن المستوى المعنوي أقل من قيمة $\alpha < 0.05$ نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة السياسة النقدية وظاهرة التضخم.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن التنبؤ بتغير في التضخم بدلالة المتغيرات المستقلة

والمتمثلة في حوكمة السياسة النقدية كما يلي:

الجدول 22: معامل الارتباط المتعدد.

Sig.	T	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		Model
		Beta		Std. Error	B	
,5110	,6670	-		,3080	,2050	(Constant)
,0000	4,068	,7490		,1570	,6370	الاحتياطي القانوني
,0000	4,179	1,540		,3830	1,599	معدل إعادة الخصم
,0100	-2,792	-1,306		,4650	-1,297	السوق المفتوحة

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *spss*.

$$Y = a + (b1.X1) + (b2.X2) + (b3.X3) + ei$$

$$Y = 0.205 + (0.637 \times \text{حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني}) + (1.599 \times \text{حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم}) + (-1.297 \times \text{حوكمة سياسة السوق المفتوحة}) + ei$$

$$Y = 0.205 + (0.637 \times \text{حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني}) + (1.599 \times \text{حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم}) + (-1.297 \times \text{حوكمة سياسة السوق المفتوحة}) + ei$$

γ : المتغير التابع التضخم؛

a : ثابت معادلة الانحدار؛

b : معامل الانحدار؛

ei : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى = 0؛

$X1$: حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني؛

$X2$: حوكمة سياسة معدل إعادة الخصم؛

$X3$: حوكمة سياسة السوق المفتوحة.

ومما سبق يتبين أن من خلال تطبيق حوكمة السياسة النقدية ستحد من تفشي ظاهرة التضخم في الجزائر، وذلك من خلال النسب الظاهرة في التحاليل الإحصائية السابقة والتي بلغ فيها معامل التحديد $R2$ نسبة 90.4%، لذا على السلطة النقدية الجزائرية والمتمثلة ببنك الجزائر أن تقوم بحوكمة سياستها النقدية لكي تتمكن من التحكم بالكامل على معدلات التضخم وتعمل على الحد من تفشي تلك الظاهرة.

7. خاتمة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ✓ تعرف حوكمة السياسة النقدية على أنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والمعايير التي تطبق وتسقط على أدوات السياسة النقدية لتفعيلها والحد من الانتقادات الموجهة لها وبالتالي الوصول إلى أهداف السياسة النقدية؛
 - ✓ عدم تمكن بنك الجزائر من ضبط الكتلة النقدية وذلك لعدم استخدامه لأدوات السياسة النقدية بالشكل الكافي الذي يسمح له من الحد من ظاهرة التضخم؛
 - ✓ ظاهرة التضخم ظاهرة مرضية تشكو منه اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية وذلك لما له من آثار سلبية في المجتمع والاقتصاد ككل، وللحد منه يجب حوكمة تلك الأدوات وخاصة الأدوات الكمية للحد من هذه الظاهرة؛
 - ✓ حسب التحليل لإجابات استمارة الاستبيان من خلال مخرجات برنامج الـ *SPSS*، وجب على بنك الجزائر العمل بحوكمة السياسة النقدية لما لها من أثر على الحد من ظاهرة التضخم، حيث أن استخدام تلك الأدوات قد يمكن بنك الجزائر من حد ظاهرة التضخم بمعدل مقارب للصفر؛
 - ✓ إن تأثير كل من حوكمة سياسة الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم والسوق المفتوحة متحدين وباستخدام جيد ومقبول من طرف بنك الجزائر، قد يمكن البنك من الحد النهائي لظاهرة التضخم.
- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا نضع التوصيات التالية بحيث يكون لحوكمة السياسة النقدية أثر كبير في الحد من ظاهرة التضخم، وفيما يلي أهم التوصيات:
- ✓ على البنوك التجارية الإبلاغ عن جميع الاحتياطات الحرة الفائضة والمنافذ الأخرى التي لديها خارج البنك المركزي والإفصاح بها للبنك المركزي، وذلك لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في حجم الائتمان؛
 - ✓ من خلال إفصاح البنك المركزي للبنوك التجارية عن الهدف من امتصاص السيولة من الاقتصاد، يمكن تفادي التأثير على ربحية البنوك التجارية؛

أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر

- ✓ على البنوك التجارية الإفصاح عن جميع الأوراق المالية وخاصة الأوراق المالية التي تكون سهلة في تحويلها إلى سيولة ومن خلال الإفصاح والشفافية يمكن ضبط الإبداعات المالية، لأن تلك الإبداعات في تطور مستمر وسريع نظرا للتطور التكنولوجي وسرعة وصول المعلومات للمستفيدين منها؛
- ✓ يعتمد نجاح سوق الأوراق المالية من خلال تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تطوير وكفاءة تلك الأسواق واتساعها من خلال توجيهات وتعليمات البنك المركزي، والتي على البنوك التجارية العمل بتلك التوجيهات والتعليمات لضمان سوق فعال ويتمتع بالكفاءة؛
- ✓ على البنك المركزي العمل بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، والعمل على استقرار أسعار الأوراق المالية المتواجدة في السوق المالية حتى يضمن المحافظة على مركزه المالي وحجم الأوراق المتداولة في تلك الأسواق، تفاديا لحصول تدهور في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان في كافة المظاهر الاقتصادية التي تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة.
8. قائمة المراجع:

1. Carlos Santos .(2001). Good governance and aid effectiveness, The world bank and conditionality. the Georgetown public policy review volume 7, number 1.5 ،
2. Einzig .(1964). Monetary policy: Means and ends. Hanworth, Middlesex, England, UK: Penguin books, P50.
3. G.L. Bash .(1950). Federal Reserve Policy Making. CNY: Alfred Knopf, P 35.
4. J. Pierre Patat .(1987). Monnaie, Institution financières et politiques monétaire, 4eme edition. Paris: Economica, P277, 328.
5. Michelle de Mourgues .(1987). Théories et politiques monétaires, 2eme edition. Dallaz, P227.
6. Nabila Bouguessa .(2009). La bonne gouvernance une réponse a la crise financière. le séminaire international sur la crise financière et économique et la gouvernance mondiale. (صفحة 12). Sétif: faculté des science économique, Université Ferhat Abbas.
7. أمين رفعت المحجوب. (1994). محاضرات في النقود والاقتصاد. مصر: دار النهضة العربية، ص195.
8. طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب-الحوكمة في المصارف). مصر: الدار الجامعية، ص23.
9. عبد المجيد قدي. (2003). مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص86-87، 89، 91.
10. عبد المنعم السيد علي. (1999). اقتصاديات النقود والمصارف. الأردن: الأكاديمية للنشر، ص397.
11. محمد زكي شافعي. (1978). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية، ص299، 314-316.